

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ادارة الأعمال

"دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية"

إعداد الطالب:

رائد حسن الزهراني

إشراف:

أ.د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2026

فهرس المحتويات

1.....	مقدمة:
2.....	مشكلة الدراسة
3.....	أهمية الدراسة:
4.....	أهداف الدراسة
5.....	تساؤلات الدراسة
6.....	فروض الدراسة:
7.....	الدراسات السابقة:
11.....	الفجوة البحثية:
11.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
13.....	المنهجية وطرق البحث:
13.....	مجتمع وعينة الدراسة
14.....	أداة الدراسة
15.....	أساليب التحليل الإحصائي
16.....	حدود الدراسة
17.....	المراجع

مقدمة

من أهم ركائز التنمية (Small and Medium-sized Enterprises - SMEs) تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية في مختلف دول العالم، لما تؤديه من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي، وتحفيز الابتكار، وتعزيز زيادة الأعمال، وزيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن هذا القطاع يمثل نحو 90% من إجمالي الشركات عالمياً، ويوفر أكثر من 50% من فرص العمل على مستوى العالم، الأمر الذي يجعله أحد المحركات الرئيسة (The World Bank, 2023) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي المملكة العربية السعودية، حظيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، لاسيما في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي أولت هذا القطاع أهمية خاصة باعتباره أحد المحركات الرئيسة لتنويع الاقتصاد الوطني، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز زيادة الأعمال، وخفض معدلات البطالة (رؤية المملكة العربية السعودية، 2016). كما تعمل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) على دعم هذا القطاع من خلال تطوير البيئة التنظيمية، وتقديم برامج التمويل، وبناء القدرات، وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم في رفع كفاءة المنشآت وزيادة قدرتها على النمو والاستدامة (منشآت، 2024 ؛ منشآت، 2023).

وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على استيعاب القوى العاملة، وتهيئة فرص العمل، وتحسين مستويات الدخل، بما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة الأفراد والأسر، فضلاً عن دورها في دعم التنمية المحلية، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق المملكة. كما تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن هذا القطاع يمثل أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، نظراً لما يقدمه من إسهام في النمو الاقتصادي والحد من البطالة وتعزيز الاستقرار (OECD, 2023؛ International Labour Organization, 2023)، الهيئة العامة للإحصاء، 2024) الاجتماعي.

ورغم الاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما تناولته الدراسات السابقة من تحليل لعوامل نجاحها، أو التحديات التي تواجهها، أو مساهمتها في التنمية الاقتصادية، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التي تتناول بصورة مباشرة دور هذا القطاع في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة، ومستهدفات رؤية 2030،

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية، وتقديم نتائج يمكن أن تدعم صانعي القرار والجهات المعنية بتنمية هذا القطاع.

مشكلة الدراسة

شهد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية اهتماماً متزايداً خلال السنوات الأخيرة، باعتباره أحد المحركات الرئيسية لتحقيق التنوع الاقتصادي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص، ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وذلك في إطار مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (رؤية المملكة العربية السعودية، 2016). وقد أسهمت المبادرات الحكومية والبرامج التمويلية والتنظيمية التي أطلقتها الجهات المختصة، وعلى رأسها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، في تحسين بيئة الأعمال وتشجيع ريادة الأعمال، مما انعكس على نمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني (منشآت، 2024).

وعلى الرغم من هذا الاهتمام، لا تزال المملكة تواجه تحديات تتعلق بزيادة فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تشير الأدبيات إلى أن نجاح هذه المشروعات لا يقاس فقط بعدد المنشآت أو حجم مساهمتها الاقتصادية، وإنما أيضاً بقدرتها على توفير وظائف مستدامة، ورفع مستويات الدخل، وتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمع (OECD, 2023؛ International Labour Organization, 2023).

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة، يتضح أن معظمها ركز على العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو التحديات التي تواجهها، أو دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة، في حين لم تتناول بصورة متكاملة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، وهو ما يمثل فجوة بحثية تستدعي الدراسة والتحليل.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية التي سيتم تناولها في القسم الخاص بتساؤلات الدراسة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية موضوعها، الذي يتناول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، في ظل الاهتمام المتزايد الذي يحظى به هذا القطاع باعتباره أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما تكتسب الدراسة أهميتها من توافقها مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي أولت اهتمامًا كبيرًا بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني ورفع معدلات التوظيف (رؤية المملكة العربية السعودية، 2016).

أ) الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها موضوعًا يحظى باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والإدارية، ويتمثل في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل. وتسعى الدراسة إلى إثراء المعرفة العلمية من خلال تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات في البيئة السعودية، بما يسهم في سد جانب من الفجوة البحثية التي أظهرتها الدراسات السابقة، خاصة في ظل محدودية الدراسات التي تناولت تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل معًا في إطار واحد داخل المملكة العربية السعودية.

كما تقدم الدراسة إطارًا علميًا يمكن أن يشكل مرجعًا للباحثين والدارسين في مجالات إدارة الأعمال، وريادة الأعمال، والتنمية الاقتصادية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول متغيرات أخرى ذات صلة، إضافة إلى دعم المعرفة العلمية المتعلقة بأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

ب) الأهمية التطبيقية:

تنبع الأهمية التطبيقية للدراسة من إمكانية الاستفادة من نتائجها في دعم جهود الجهات الحكومية وصناع القرار في تطوير السياسات والبرامج الموجهة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز مساهمته في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

كما يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في مساعدة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، والجهات التمويلية، والمؤسسات الداعمة لريادة الأعمال، على تطوير المبادرات والبرامج التي تستهدف زيادة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والاستدامة، وتعزيز دورها في توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة (منشآت، 2024).

إضافة إلى ذلك، قد يستفيد أصحاب المشروعات ورواد الأعمال من النتائج والتوصيات التي تقدمها الدراسة في التعرف على العوامل التي تعزز نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر فاعلية فيما يتعلق بالتوسع والاستثمار وتحسين الأداء.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية لارتباطها المباشر بأحد المحاور الرئيسة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030، والمتمثل في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، ورفع معدلات التوظيف، وتحسين جودة الحياة، الأمر الذي يجعل نتائجها ذات قيمة علمية وتطبيقية للباحثين وصناع القرار والجهات الداعمة لهذا القطاع (رؤية المملكة العربية السعودية، 2016).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحقيق الهدف العام والأهداف الخاصة الآتية:

الهدف العام:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحقيق الهدف العام والأهداف الخاصة الآتية:

الأهداف الخاصة:

- التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية.
- تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

- التعرف على العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.
- التعرف على أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحد من إسهامها في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.
- تقديم توصيات تسهم في تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

التساؤل الرئيس

ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟

التساؤلات الفرعية

- ما واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟
- ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية؟
- ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟
- ما طبيعة العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحد من إسهامها في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل؟
- ما التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟

فروض الدراسة

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسة الآتية:

الفرضية الرئيسية :

0H: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

1H: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

1Ha: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية

2Hb: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

3Hc: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية.

4Hd: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

5He: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل تعزى للمتغيرات الديموغرافية (إن وجدت مثل: سنوات الخبرة، النشاط الاقتصادي، حجم المنشأة).

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

أجرى Alzaid و Kayani (2025) دراسة بعنوان *Small and Medium-Sized Enterprises under the Transformative Vision 2030 of Saudi Arabia*، هدفت إلى تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التحول الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030، مع التركيز على إسهامها في تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز ريادة الأعمال، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات العلمية، والتقارير الحكومية، والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في المملكة، وأن المبادرات الحكومية أسهمت في تحسين بيئة الأعمال، وزيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، وتعزيز الاستثمار وزيادة الأعمال، مع استمرار بعض التحديات المتعلقة بالحصول على التمويل، والتحول الرقمي، وتنمية الموارد البشرية. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، إلا أنها تختلف عنها في نطاق الدراسة؛ إذ ركزت على دور هذا القطاع في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بصورة عامة، بينما تركز الدراسة الحالية على تحليل دوره في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، بما يساهم في سد جانب من الفجوة البحثية في هذا المجال.

الدراسة الثانية:

أجرى Rafiki (2020) دراسة بعنوان *Determinants of SME Growth: An Empirical Study in Saudi Arabia*، هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل أثر رأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، والتمويل، والخبرة، والتدريب، والعلاقات الشبكية في نمو هذه المشروعات. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من (119) مديرًا ومالكًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وتم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكل من خبرة المدير، والتدريب، والتمويل، والعلاقات الشبكية، في حين لم تظهر المتغيرات الأخرى، مثل عمر المنشأة ومستوى تعليم المدير، تأثيرًا معنويًا في نمو المشروعات. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، إلا أنها ركزت على العوامل المؤثرة في نمو هذه المشروعات، بينما تركز

الدراسة الحالية على تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، بما يساهم في سد جانب من الفجوة البحثية في هذا المجال.

الدراسة الثالثة:

أجرى (2021) Alabsy دراسة بعنوان *Market Orientation and Corporate Performance of Small and Medium-Sized Enterprises in Saudi Arabia*، هدفت إلى التعرف على أثر التوجه السوقي في الأداء المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة تأثير التوجه نحو العملاء، والتوجه نحو المنافسين، والتنسيق بين الوظائف على أداء هذه المشروعات. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام الاستبانة، حيث جُمعت البيانات من (72) منشأة صغيرة ومتوسطة في عدد من مدن المملكة العربية السعودية، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتوجه السوقي في تحسين الأداء المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأوصت بضرورة تعزيز التوجه السوقي لما له من دور في رفع القدرة التنافسية وتحقيق النمو والاستدامة. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، إلا أنها ركزت على أثر التوجه السوقي في الأداء المؤسسي، بينما تركز الدراسة الحالية على تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، بما يساهم في سد جانب من الفجوة البحثية في هذا المجال.

الدراسة الرابعة:

أجرى (2022) Alshebami and Seraj دراسة بعنوان *Investigating the Impact of Institutions on Small Business Creation Among Saudi Entrepreneurs*، هدفت إلى دراسة أثر العوامل المؤسسية، والمتمثلة في التشريعات والسياسات الحكومية، والاهتمام الإعلامي، والمكانة الاجتماعية لرواد الأعمال، والخوف من الفشل، في توجه الأفراد نحو إنشاء المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام بيانات (GEM) Global Entrepreneurship Monitor، وشملت عينة مكونة من (3,376) مشاركاً من المملكة العربية السعودية، وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي. وتوصلت الدراسة إلى أن التشريعات والسياسات غير الملائمة تؤثر سلباً في تأسيس المشروعات الصغيرة، في حين يساهم الاهتمام الإعلامي بزيادة الأعمال في زيادة احتمالية إنشاء المشروعات، بينما لم يظهر لكل من المكانة الاجتماعية والخوف من الفشل تأثير معنوي في قرار إنشاء المشروع. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، إلا أنها ركزت على العوامل المؤثرة في إنشاء المشروعات، بينما تركز الدراسة الحالية على تحليل دور

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، بما يسهم في سد جانب من الفجوة البحثية في هذا المجال.

الدراسة الخامسة:

أجرى Alshahrani and Salam (2024) دراسة بعنوان *Entrepreneurial Orientation and SMEs Performance in an Emerging Economy: The Mediating Role of Absorptive Capacity*، هدفت إلى دراسة أثر التوجه الريادي في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مع بيان الدور الوسيط للقدرة الاستيعابية في تعزيز هذا الأثر. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة بلغت (366) من العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامجي SPSS و AMOS. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتوجه الريادي في تحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تبين أن القدرة الاستيعابية تؤدي دورًا وسيطًا في تعزيز العلاقة بين التوجه الريادي والأداء المؤسسي. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، إلا أنها ركزت على العلاقة بين التوجه الريادي والأداء المؤسسي، بينما تركز الدراسة الحالية على تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، بما يسهم في سد جانب من الفجوة البحثية في هذا المجال.

الدراسة السادسة:

أجرى Endris and Kassegn (2022) دراسة بعنوان *The Role of Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs) to the Sustainable Development of Sub-Saharan Africa and Its Challenges: A Systematic Review of Evidence from Ethiopia*، هدفت إلى مراجعة وتحليل الأدبيات العلمية المتعلقة بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على إسهامها في خلق فرص العمل، والحد من الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، والتحديات التي تواجهها. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القائم على المراجعة المنهجية (Systematic Review)، حيث قامت بتحليل (87) دراسة علمية منشورة بعد فحص أكثر من (1200) مصدر علمي. وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورًا محوريًا في خلق فرص العمل، وزيادة دخول الأفراد، والحد من الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، كما تسهم بصورة مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بالحصول على التمويل، وضعف البنية التحتية، ونقص المهارات الإدارية والتقنية. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تأكيدها على الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، إلا أنها أجريت في السياق الإثيوبي، بينما تركز الدراسة الحالية على المملكة العربية السعودية، بما يسهم في تقديم أدلة علمية تتلاءم مع البيئة السعودية.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود اهتمام متزايد بدراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وقد ركزت معظم الدراسات على تحليل العوامل المؤثرة في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأثر السياسات الحكومية، والتوجه الريادي، والبيئة المؤسسية في تحسين أداء هذه المشروعات وتعزيز استدامتها.

كما أظهرت الدراسات اتفاقاً على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الوطني، وزيادة مساهمة القطاع الخاص، وتعزيز قيادة الأعمال، وتوفير فرص العمل، مع اختلافها في البيئات التي أجريت فيها، والمنهج البحثية المستخدمة، وطبيعة المتغيرات التي تناولتها.

ومن ناحية أخرى، اختلفت الدراسات في نطاقها وأهدافها؛ إذ ركزت بعض الدراسات على محددات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين تناولت دراسات أخرى أثر التوجه الريادي أو البيئة المؤسسية في أداء هذه المشروعات، بينما اهتمت بعض الدراسات الدولية بدورها في الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات وما قدمته من نتائج علمية، إلا أنها لم تتناول بصورة مباشرة وشاملة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية في إطار دراسة واحدة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة، والإسهام في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع.

الفجوة البحثية:

من خلال مراجعة وتحليل الدراسات السابقة، يتضح أنها ركزت بصورة كبيرة على العوامل المؤثرة في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، وتحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز ريادة الأعمال، إضافة إلى دراسة أثر السياسات الحكومية والبيئة المؤسسية في نجاح هذه المشروعات. كما تناولت بعض الدراسات الدولية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أنها لم تتناول بصورة مباشرة ومتكاملة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية ضمن إطار بحثي واحد، كما أن معظم الدراسات السعودية ركزت على الجوانب الاقتصادية والإدارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دون الربط بينها وبين أثرها الاجتماعي المتمثل في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل.

ومن هنا تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، بما يساهم في سد جانب من الفجوة البحثية، ويقدم نتائج يمكن الاستفادة منها في دعم صناع القرار والجهات ذات العلاقة، وتعزيز تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند الدراسة الحالية إلى مجموعة من المنطلقات والنظريات التي تفسر دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوضح العلاقة بين نمو هذه المشروعات وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل. ومن أبرز هذه النظريات ما يأتي:

أولاً: نظرية التنمية الاقتصادية (Economic Development Theory):

ترتكز نظرية التنمية الاقتصادية على أن النمو الاقتصادي لا يتحقق فقط من خلال زيادة الإنتاج والدخل، وإنما من خلال تنوع الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية الاقتصادية؛ لما لها من دور في زيادة الإنتاج، وتحفيز الابتكار، وتنمية الاقتصاد المحلي، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات الدخل، بما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة الأفراد والمجتمع. وتستند الدراسة الحالية إلى

هذه النظرية لتفسير الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

ثانيًا: نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory):

تري نظرية رأس المال البشري أن الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم، والتدريب، وتنمية المهارات يسهم في رفع إنتاجية الأفراد، وزيادة قدرتهم على المشاركة في النشاط الاقتصادي، وتحسين مستويات الدخل. وتبرز أهمية هذه النظرية في تفسير العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل، حيث تسهم هذه المشروعات في استيعاب القوى العاملة، وتنمية مهارات العاملين، ورفع كفاءتهم الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على تحسين مستوى المعيشة. وتستفيد الدراسة الحالية من هذه النظرية في تفسير الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

ثالثًا: نظرية ريادة الأعمال (Entrepreneurship Theory):

تؤكد نظرية ريادة الأعمال أن المبادرات الريادية وإنشاء المشروعات الجديدة تمثل أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، وتسهم في تعزيز الابتكار، واستحداث فرص العمل، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد. وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التطبيق العملي لهذه النظرية، حيث تسهم في تشجيع الأفراد على تأسيس مشروعاتهم الخاصة، وتنمية روح المبادرة، وتحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية للمجتمع. وانطلاقًا من ذلك، تستند الدراسة الحالية إلى هذه النظرية في تفسير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية.

وفي ضوء هذه المنطلقات النظرية، تنطلق الدراسة الحالية من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تعزيز نموها ودعمها يسهم في زيادة فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، ودعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يُعد من أكثر المناهج استخدامًا في الدراسات الإدارية والاقتصادية التي تهدف إلى وصف الظواهر وتحليلها وتفسير العلاقات بين متغيراتها. ويتيح هذا المنهج جمع البيانات المتعلقة بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، وتحليلها بصورة علمية للوصول إلى نتائج تساهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها.

ويستند المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة إلى جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية؛ حيث تتمثل المصادر الأولية في البيانات التي سيتم جمعها من أفراد عينة الدراسة باستخدام الاستبانة، بينما تتمثل المصادر الثانوية في الكتب، والدوريات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والتقارير الرسمية، والإحصاءات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة، بما يساهم في بناء الإطار النظري للدراسة وتفسير نتائجها.

مجتمع الدراسة:

سيتمثل مجتمع الدراسة في أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومديريها، والعاملين فيها في المملكة العربية السعودية، باعتبارهم الفئة الأكثر ارتباطًا بموضوع الدراسة، والأقدر على تقديم البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

عينة الدراسة:

ستعتمد الدراسة على العينة المتيسرة (Convenience Sample)، حيث سيتم اختيار أفراد العينة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومديريها، والعاملين فيها ممن تتوافر لديهم الرغبة في المشاركة، وذلك نظرًا لصعوبة حصر جميع أفراد مجتمع الدراسة وإمكانية الوصول إليهم.

وتُعد العينة المتيسرة من أكثر أساليب المعاينة استخدامًا في الدراسات الإدارية والاجتماعية التي تعتمد على الاستبانة، لما توفره من سهولة في جمع البيانات، مع مراعاة اختيار عينة مناسبة من حيث الحجم والتنوع بما يساهم في تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في تفسير الظاهرة محل الدراسة.

أداة الدراسة:

ستعتمد الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، ولقدرتها على جمع البيانات من عدد كبير من أفراد العينة في وقت مناسب.

وسيتيم إعداد الاستبانة بالاعتماد على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بما يضمن شمولها لمتغيرات الدراسة وأبعادها. كما ستكون الاستبانة من قسمين رئيسيين، حيث يتضمن القسم الأول البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وطبيعة النشاط، بينما يتضمن القسم الثاني العبارات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

وسيتيم تصميم عبارات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، الذي يتدرج من (أوافق بشدة) إلى (لا أوافق بشدة)، وذلك لقياس درجة استجابة أفراد العينة تجاه عبارات الدراسة.

ولضمان جودة أداة الدراسة، سيتم التحقق من صدق الاستبانة من خلال عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين في مجال إدارة الأعمال والبحث العلمي، لإبداء آرائهم حول مدى وضوح فقراتها وملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة وتحقيق أهدافها، وسيتم إجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم. كما سيتم التحقق من ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، ويُعد من أكثر الأساليب الإحصائية استخدامًا للتأكد من ثبات أدوات القياس.

أساليب التحليل الإحصائي:

سيتم تحليل البيانات التي سيتم جمعها من أفراد عينة الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك لاستخراج النتائج والإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها. وسيتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، والتي تشمل:

- التكرارات والنسب المئوية؛ لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ للتعرف على اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ (*Cronbach's Alpha*)؛ للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون (*Pearson Correlation*)؛ لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- تحليل الانحدار الخطي (*Linear Regression*)؛ لاختبار أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.
- اختبار (T-test) وتحليل التباين الأحادي (*One-way ANOVA*) -عند الحاجة- لدراسة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية:

تقتصر الدراسة على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومديرها، والعاملين فيها في المملكة العربية السعودية.

الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية:

سيتم تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي 2026م، وجمع البيانات خلال الفترة المخصصة لتنفيذ الدراسة.

الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة على تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

المراجع

- Alabsy, N. M. A. (2021). *Market orientation and corporate performance of small and medium-sized enterprises in Saudi Arabia. Investment Management and Financial Innovations*, 17(1), 64–73. [https://doi.org/10.21511/im.17\(1\).2021.06](https://doi.org/10.21511/im.17(1).2021.06)
- Alshebami, A. S., & Seraj, A. H. A. (2022). *Investigating the impact of institutions on small business creation among Saudi entrepreneurs. Frontiers in Psychology*, 13, 897787. <https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.897787>
- Alshahrani, M. A., & Salam, M. A. (2024). *Entrepreneurial orientation and SMEs performance in an emerging economy: The mediating role of absorptive capacity. Journal of Research in Marketing and Entrepreneurship*, 26(2), 338–357. <https://doi.org/10.1108/JRME-09-2022-0122>
- Endris, E., & Kassegn, A. (2022). *The role of micro, small and medium enterprises (MSMEs) to the sustainable development of Sub-Saharan Africa and its challenges: A systematic review of evidence from Ethiopia. Journal of Innovation and Entrepreneurship*, 11, Article 20. <https://doi.org/10.1186/s13731-022-00221-8>
- International Labour Organization. (2023). *World Employment and Social Outlook: Trends 2023*. International Labour Organization.
- Kayani, F. N., & Alzaid, O. I. (2025). *Small and medium-sized enterprises under the transformative Vision 2030 of Saudi Arabia. International Review of Management and Marketing*, 15(3), 46–52. <https://doi.org/10.32479/irmm.18797>
- OECD. (2023). *OECD SME and Entrepreneurship Outlook 2023*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/342b8564-en>
- Rafiki, A. (2020). *Determinants of SME growth: An empirical study in Saudi Arabia. International Journal of Organizational Analysis*, 28(1), 205–225. <https://doi.org/10.1108/IJOA-02-2019-1665>
- The World Bank. (2023). *Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance*. World Bank. <https://www.worldbank.org>

الرياض، المملكة العربية السعودية مسح القوى العاملة للربع الرابع 2024. (2024). الهيئة العامة للإحصاء.

- الرياض، المملكة العربية السعودية. *تقرير إنجازات منشآت 2022*. (2022). الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت).
- الرياض، المملكة العربية. *SME Monitor – Q4 2023*. (2023). الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) السعودية.
- منشآت تستعرض 23 مبادرة ضمن مستهدفات رؤية المملكة. (2023). الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) الرياض، المملكة العربية السعودية. *العربية السعودية 2030*.
- الرياض، المملكة العربية السعودية. *تقرير منشآت السنوي 2024*. (2024). الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت).
- المملكة العربية السعودية. *رؤية المملكة العربية السعودية 2030*. (2016). رؤية المملكة العربية السعودية.